الفصل الثالث

شبكات المنظمات الاجتماعية الخاصة بأطفال الشوارع فى مصر

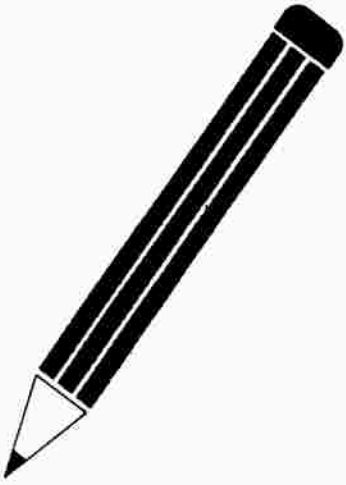

لأن العصر الذى نعيشه هو عصر التقدم العلمى وقد كان من المفترض منطقيًا أن يصاحبه تقدم مجتمعى يشمل كل فئات المجتمع، ومعه تقل المظالم أن لم تنتفِ، وخاصة تلك التى تنال من إنسانية الإنسان، وأكثر خصوصية إذا كان هذا الإنسان طفلًا، من هنا يتهم المجتمع بمؤسساته المجتمعية على تنوعها، والتربوية بوجه خاص بتقصيره فى حق أبنائه عبر تدهور أداء مؤسساته بدءًا من الأسرة سواء كان ذلك بفعل عوامل داخلية تتعلق بتلك المؤسسات، أو بالمجتمع ككل أو عوامل خارجية، أو جميعهم معا.

وبنظرة على النظام العالمى المعاصر منذ نهايات القرن العشرين نجده نظاما عولميا يستهدف الهيمنة والاحتواء ويعتمد الدارونية أسلوبا للتعامل مع البشر والأمم، والبرجماتية فلسفة، حيث المنفعة لصالح الرأسمالية وعلى حساب كل شيء وأى شيء، وفى ظل هذا النظام العولمى تفاقم الظلم خاصة على المستوى الاقتصادى حيث الليبرالية بأسواقها المتحررة من كل القواعد والقوانين إلا التى هى فقط لصالح الأغنياء[1] وعلى المستوى الاجتماعى ظهرت مشكلات أسرية من: (عنف أسرى، وطلاق، وانتحار الشباب والمخدرات) وغيرها من المشكلات التى نالت من الأطفال والشباب ونتيجة للحرمان النفسى والمعنوى والمادى، أدت إلى تعميق مشاعر الاغتراب النفسى والاجتماعى لدى شريحة كبيرة من هؤلاء الفقراء والمحرومين بالمجتمعات النامية والفقيرة، وتسعى هذه العولمة لتقليص دور الدولة

---

(١) هانى عبدالستار فرج: التربية و المواطنة، مستقبل التربية العربية، مجلد ١٠، العدد ٣٥، المركز العربى للتعليم و التنمية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ص ١١-١٢.

القومية وإفقادها سيطرتها على نشاطها الاقتصادى حتى تفقدها دورها حيال الخدمة الاجتماعية تجاه مواطنيها، فتقلص بالتالى مدى ومستوى تلك الخدمات الاجتماعية للفقراء مما ينال ـ بصورة أو بأخرى ـ من وحدة النسيج الاجتماعى للدولة وتعرضها للانهيار، حيث يحل العنف فى نوعيته ومداه محل الاهتمام والرعاية، فى كل المستويات وهنا يكون الأطفال وخاصة فى الأسر الفقيرة هم أكثر تأثرا بذلك، مما يسفر فى النهاية عن تفكك اجتماعى، **حيث أسر مفككة تتسم بالمظاهر السلبية العديدة والمشكلات التى تنال من تماسكها وقوتها باعتبارها الخلية الأولى فى بناء المجتمع.**

ومن المشكلات التى زادت وتفاقمت مع وجود العولمة بملامحها وخصائصها: البطالة نتيجة الخصخصة وتشريع العمالة والافتقار إلى فرص العمل، مما زاد من مستوى الفقر، وشدة الحاجة والحرمان من أساسيات الحياة لدى العديد من الأسر فى المجتمعات خاصة فى الدول النامية، وأكثر خصوصية فى الشرائح الاجتماعية الفقيرة أصلا ـ وبالتالى كانت الأطفال فى تلك الشرائح هى الأكثر معاناة وأكثر حرمانا، معه ضاع حقهم فى التعليم وكان التسرب من التعلم الابتدائى، وربما اضطرتهم الظروف إلى العمل فى مهن تفوق احتمالهم النفسى والبدنى، وضاعت فى مثل هذه الظروف مشاعر الطفولة البريئة، وربما تناولتهم أيدى الأشرار بالانخراط فى أعمال انحرافية إجرامية، وربما دفعتهم الظروف إلى الاحتماء بالشوارع وسط الضياع والانحراف، تلك الظاهرة التى تعتبر من أهم المشكلات التى تعانى منها الأسر الفقيرة وخاصة فى المناطق العشوائية.

"ولما كانت العولمة تستهدف تدعيم الرأسمالية وكذلك تهميش دور الدولة ومقاومة المجتمع الشمولى، فكان التركيز على أهمية تقوية المجتمع المدنى فى مواجهة الدولة الشمولية، ولذلك فان نشوء المنظمات غير الحكومية فى معظم مناطق العالم الثالث تختلف عن نشأتها وتطورها والدور الذى تلعبه عن مثيلاتها فى الغرب، وذلك رغم التصاعد فى العلاقات المتبادلة بينهما، ورغم اختلاف بدايات وتطور

منظمات العالم الثالث من مجتمع لأخر إلا أن بينهما عددًا من السمات المتشابهة منها دور الدين، النضال ضد الاحتلال والظلم الاجتماعي"[١].

مع ظهور أيديولوجيا العولمة " ظهر اتجاه يسعى إلى استبدال الدولة بكيانات بديلة تؤدى ذات الوظائف تقريبًا، ولذا أوجد المجتمع المنظمات الأهلية لتؤدى وظائف ذات أهمية بالنسبة للمجتمع، ويعد كذلك مؤشرًا أساسيًا على ضعف وعجز فاعلية الدولة فى المجالات الاجتماعية التى تؤدى دورها المنظمات الاجتماعية فى المجتمع"[٢].

" ولقد بدأ تكاثر المنظمات الأهلية يتبلور فى شكل مجموعة من الأنماط الرئيسية للمنظمات التى أخذت صفة العالمية، وأصبح لبعضها فروع فى العديد من الدول وأن اختلف حجم نشاطها أو انتشارها الجغرافى أو الفئة التى تهتم بها ونوع الخدمات التى تقدمها مثل منظمة كاريتاس، وأطباء بلا حدود "[٣].

ويوجد فى مصر (١٤) ألف جمعية أهلية تقوم بدور كبير فى التنمية الاجتماعية ولها دور كبير فى المجتمع المدنى، منها حوالى ثلاثة آلاف جمعية تقدم خدمات رعاية وتنمية، وأكثر من ثمانمائة جمعية تعمل فى مجال الأمومة والطفولة، وخمسين جمعية تعمل فى مجال التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية الدخل، ويستفيد من منظمات الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية التى تقوم بها الجمعيات الأهلية فى مصر حوالى (٣٠) مليون مواطن[٤].

---

(١) شهيدة الباز: "المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين محددات الواقع وأفاق المستقبل"، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأمية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٤.

(٢) سلوى حسنى العامرى: تدريب المنظمات الأهلية العربية فى مطلع ألفية جديدة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة ٢٠٠٥، ص١٨.

(٣) سلوى حسنى العامرى، المرجع السابق: ص ٢٠.

(٤) عبد الغفار شكر: الدور التنموى والتربوى للجمعيات الأهلية والتعاونية فى مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٠٠.

وهنا نطرح السؤال التالى:

س: هل توزيع المنظمات الأهلية فى مصر يتفق مع توزيع الفقر ومؤشرات التنمية البشرية ؟

"يوجد فى مصر (٢٩) محافظة تتباين فيها مكانة التنمية البشرية كما تبرز فيها خصوصيات لبعض التحديات مثل ارتفاع نسبة الأمية، ففى محافظة الفيوم على سبيل المثال ارتفعت نسبة الأمية إلى (٦٠٪) ومن هنا فإنه من الأهمية بمكان أن نتعرف على مدى استجابة المنظمات الأهلية التطوعية لقضايا وتحديات التنمية، وكذلك نتعرف على التوزيع الجغرافى للجمعيات الأهلية حيث إنه لا يتفق مع الكثافة السكانية إلا فى حالات القاهرة والإسكندرية والجيزة، بينما هناك محافظات تتسم بكثافة سكانية بسيطة أو محدودة مثل محافظة الشرقية، ومع ذلك بها تركيز عال للجمعيات الأهلية.

إن توزيع الجمعيات الأهلية جغرافيا بين الحضر والريف لا يتفق مع ظاهرة ارتفاع نسبة الفقراء فى الريف المصرى خاصة ريف الوجه القبلى حيث إن حوالى (٧٠٪) من الجمعيات الأهلية تتركز فى الحضر"[١].

"لقد لعبت الجمعيات الأهلية فى مصر دور سياسى وضح جليا عام ٢٠٠٢، حيث صدر قانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ خاص بالجمعيات والمؤسسات الاهلية، ولائحته التنفيذية فمن ناحية لأول مرة تتشابك معا مجموعة من الجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان وأربعة أحزاب سياسية للتعبير عن الرأى فى مواجهة (قانون ٨٤ لسنه ٢٠٠٢م) وهذا التحالف السياسى ظاهرة جديدة ومهمة سجلها عام ٢٠٠٢م ثم جاءت اللائحة التنفيذية للقانون ٨٤ لسنه ٢٠٠٢م لتخفف من وطأة بعض بنود القانون[٢].

---

(١) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية: التقرير السنوى الثالث للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٣، مكافحة الفقر والإسهام فى التنمية البشرية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٦٤.

(٢) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية: التقرير السنوى الثانى، المنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٠٧.

وفى مصر يوجد ثلاثة محاور للتحرك فى مؤسسات المجتمع المدنى لمواجهة التحديات تحديات التنمية وهى كالتالي[1]:

المحور الأول: يرتبط بإجراءات تنفيذية لدعم الانتفاضة الفلسطينية.

المحور الثانى: مخاطبة المنظمات الأهلية العربية من خلال اجتماع عقد فى ٢٣ أبريل ٢٠٠٢ بهدف دعم التحرك العربى تجاه اتجاهين هما الصمود أمام التحديات الصهيونية والثانى خطوات سريعة للتجمع الاقتصادى العربى.

المحور الثالث: أحداث ١١ سبتمبر ألقت بظلالها على نشاط قطاع من المنظمات الأهلية فى مصر عام ٢٠٠٢ مما دفع بعض المنظمات المصرية لحقوق الإنسان إلى التحرك لوقف الحملة المسمومة ضد العرب وضد المسلمين.

بعد أن تيقنت المجتمعات بأهمية الاستفادة من تقنيات الاتصال الحديثة فى معالجة القضايا الملحة التى تواجهها، وأنه توجد تحديات ستقود إلى مزيد من التعقد فى العلاقات بين الأهداف الاجتماعية المختلفة، والى ظهور أشكال جديدة للمجتمع المدنى التى تتعدى الحدود الجغرافية والهوية الوطنية، لذا اهتمت المجموعات الدولية والإقليمية بمشروع الطريق السريع للاتصالات والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة توزيع الأدوار بين القطاعات الثلاثة هذا بالإضافة إلى استحداث وظائف جديدة تنتظر القطاع الثالث الذى تؤلفه الجمعيات والمنظمات الأهلية لمعالجة الإشكاليات الاجتماعية ومظاهر التفاوت والاختلال[2].

أولا: ماهية الشبكات:

لقد عملت المنظمات الدولية وحليفاتها من المنظمات القومية على التركيز على السياسات الدفاعية، وقد آثار التشبيك تكثيف الاعتماد على المنظمات الدولية والذى

---

(١) المرجع السابق: ص ٢٠٩.

(٢) مصطفى المصمودى: " مستقبل العمل الجمعيات فى المجتمع المعلومات "، المظلة، عدد (١٦، ١٧)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، مارس، يونيو، القاهرة، ١٩٩١، ص١٨.

خلقته العولمة فى العديد من المسائل التى أثرت فى المجتمع المدنى وقد اهتمت تلك المنظمات بموضوعات البيئة، وحقوق الإنسان، والفساد، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالحركات الاجتماعية على مستوى الدولة وكذلك على مستوى العالم.

هذا بالإضافة إلى قيام المنظمات العالمية بدور الوسيط فى حل المنازعات والصراعات على المستوى الإقليمى والعالمى فى العديد من مناطق العالم، وكل هذه الأدوار أصبحت تقوم بها المنظمات غير الحكومية، والموقع الذى احتلت على خريطة العالم كفاعل أساسى، فى إدارة الحكم توج من خلال الشبكات والمنظمات المظلة التى كان هدفها الأساسى التنسيق بين المنظمات غير الحكومية[١].

يعرف قاموس الخدمة الاجتماعية، الشبكة على أنها " روابط رسمية أو غير رسمية بين الناس أو المنظمات التى تشترك فى الموارد والمهارات والاتصال المباشر وتبادل المعلومات بين كل منهم "[٢].

كما تعرف دائرة معارف الخدمة الاجتماعية الشبكة على أنها " إطار طوعى أو اختيارى يضم أفراد أو مجموعات ومنظمات تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والاتصال ومن ثم فإن الشبكة هى آلية للاتصال والتواصل تمثل مصدرا للقوة والتأثير "[٣].

ويعتبر مصطلح الشبكة، مصطلحا مستعارًا من علم الهندسة الكهربائية والإلكترونية وتستخدم بشكل كبير فى السنوات الأخيرة ضمن مجال التنمية والمنظمات غير الحكومية، ويشير مصطلح الشبكة إلى التطوير العالمى الذى لحق

---

(١) سلوى حسنى العامرى: تدريب المنظمات الأهلية العربية فى مطلع الفئة جديدة، مرجع سابق، ص ٢١: ٢٣.

(٢) أحمد شفيق السكرى: **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠، ص٣٣٩.

(3) Edith A، Leuis، Zvlem Esuarez: " N-atural Helping Networks" **In Encyclopedia Of Social Work**، (19) the Edition، Vol. (2) " USA، Washington، N.Y، 1995، p17.

بالمجتمع المدنى فى العقدين الأخيرين ويعنى مجموعة من المنظمات والجماعات والأفراد الذين توافقوا حول إطار معين لاقتحام وتبادل الخبرات والآراء والأفكار والمشاركة فى المعلومات والاتصال وبشكل لا يلغى الاستقلالية الذاتية للأطراف[١].

وتعتبر الشبكة "شكل من أشكال التنسيق بين المنظمات غير الحكومية كما أنها فى ذات الوقت تعتبر نوعًا من التحالف الواعى للمنظمات من أماكن مختلفة سواء إقليمية أو دولية"[٢]. فهى عبارة عن "إطار اختيارى يضم مجموعة من الأفراد والمنظمات والجمعيات التى تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات وهى آلية التواصل والاتصال وتمثل مصدرًا للقوة والتأثير"[٣]. وكذلك "تطرح إطارا تضامنيًا لتفعيل الدور والتنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية"[٤].

وهناك مَنْ يعرف الشبكة على أنها " مجموعة من المنظمات تتعاون مع بعضها من أجل هدف معين ويقوم الاتحاد النوعى بالتنظيم بين الجمعيات والمنظمات التى تعمل فى مجال واحد، بغض النظر عن موقعها الجغرافى، على أن تكون الشبكات قريبة من الاتحاد النوعى لها، مثال شبكة أطفال الشوارع وشبكة رعاية المسنين، شبكة حماية المستهلك، وهى عبارة عن مجموعة من حوالى ٥: ٦ جمعيات يكونوا شبكة تعمل على مواجهة مشكلة ما، بشرط أن هذه الجمعيات التى تعمل فى هذا

---

(١) أمانى قنديل، إيمان سمير(محرران): " أخبار فعاليات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية "، المظلة، عدد (١٢) الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، مارس ١٩٩٨، ص٢.

(٢) مديحه مصطفى فتحى: " فعالية جهود شبكة العمل لمواجهة ظاهرة أطفال الشوارع فى بناء قدرات المنظمات غير الحكومية الأعضاء فى الشبكة "، المؤتمر العلمى الخامس عشر الخدمة الاجتماعية والسلام الاجتماعى، فى الفترة من ٢٠-٢١/ ٣/ ٢٠٠٢، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، ٢٠٠٢، ص١٨٩.

(٣) أحمد ثابت: الدور السياسى والثقافى للقطاع الأهلى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص .

(٤) أمانى قنديل: " تطوير مؤسسات المجتمع المدنى "، مرجع سابق، ص٩١.

المجال يوجد بينهم جمعية وسيطة تقوم بتنظيم العمل مع باقى الجمعيات أعضاء فى الشبكة.

لقد أصبحت الشبكات شكلًا جديدًا من أشكال التنسيق تعارف عليه فى مجال الخدمة الاجتماعية ومن هذه الشبكات: الشبكة العربية للمنظمات الاجتماعية، الهيئة القبطية الإنجيلية، رابطة المرأة العربية، المنظمات غير حكومية " NGO "، ويوجد فى مصر أربع جهات تقوم بعمل الشبكات، شبكة العمل لدعم القدرات والإمكانيات المؤسسية والتى قامت بها جمعية قرية الأمل فى مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، الشبكة العربية للبيئة والتنمية، الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار"[1] إضافة إلى شبكة الحقوق الثقافية لطفل العشوائيات.

أهمية الشبكات وأهدافها:

تكمن أهمية الشبكات فى مدى إنجازها لأهدافها لصالح كل من الأفراد والمجتمع وتهدف شبكات المنظمات الاجتماعية إلى تحقيق عدة أهداف على طريق التنمية البشرية نذكر منها ما يلي[2]:

- تعبئة الطاقات والإمكانات داخل المجتمع المدنى.
- إيجاد وسائل اتصال بين أقطاب المجتمع المدنى.
- تطوير بناء العلاقات بين الفاعلين فى المجتمع المدنى وتبادل الأفكار والمعلومات والخبرات بينهم.
- التأثير فى السياسات العامة.
- تعمل الشبكات كمراكز مساندة لدعم وتطوير القدرات للمنظمات غير الحكومية مؤسسات المجتمع المدنى.

---

(١) أمانى قنديل، وآخرون: "الشبكات العربية للمنظمات غير الحكومية"، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٤.

(٢) أمانى قنديل: تطوير مؤسسات المجتمع المدنى، ص٩١.

هذا ويسمح إطار الشبكة بتحقيق أربعة أهداف أساسية للأطراف المنضمة إليها وهي[1]:

أ- تعبئة الموارد البشرية والقدرات للاهتمام بقضايا أساسية تهم مجتمعات معينة، وأبرز هذه القضايا ما يتعلق بالتنمية.

ب- تمكين مختلف الأطراف ضمن الشبكة من الاتصال والتواصل، وهنا فإن تدفق المعلومات يعد بعدًا رئيسيًا فى نشاط أية شبكة باعتباره مقدمة للعمل.

ج- بناء الروابط بين الفاعلين فى المجتمع المدنى وتجميعهم تدريجيا حول برنامج عام يسهم فى التنمية.

د- التأثير فى السياسات المهمة من خلال إرساء رؤية تنموية للمنظمات غير الحكومية يمكنها أن تحقق التغيير.

هذا ولا يمكن فصل أهداف الشبكات على طريق التنمية البشرية عن أهداف عملية التشبيك ذاتها بالنسبة للجمعيات أعضاء الشبكة، وهناك من رصد أهم هذه الأهداف فى التالي[2]:

- التشبك يمكن الجمعيات من نشر وتبادل المعرفة والبيانات والمعلومات فيما بينهما.

- التشبك تجنب الجمعيات الأهلية من تضارب مصالحها حيث يمكن من خلال إقامة علاقات ناجحة ومثمرة مما يزيد من قوة الأعضاء وقدرتهم على تحقيق الأهداف.

---

(١) أمانى قنديل، إيمان سمير(محرران): " أخبار فعاليات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية "، مرجع سابق: ص٣.

(2) Nit in Nohria: Net works and Organizations، Structure، form، and Action، Harvard lusiness school press loston، massa chusetts، 1995. p.p.

- التشبك يوفر الدعم والمصداقية لجهود حملات الدعوة ولحسب التأييد.

- التشبك يوجد موارد وإمكانيات أعضاء الشبكة وتعقيد العلاقات والروابط بينهم مما يساعد على تحقيق الأهداف المشتركة.

- التشبك ضرورى للجمعيات الصغيرة التى تسعى لإحداث تغيير كبيرفى المجتمع.

- التشبك يمكن لأعضائه من تطوير قدرتها التنظيمية من خلال برامج التدريب والبحوث والدراسات الميدانية.

أنواع الشبكات:

تنقسم الشبكات إلى نوعين هما:ـ

الأول: شبكات غير رسمية مفتوحة العضوية، ليس لها نظام أساسى يحدد بدقة معايير المشاركة فى الشبكة وحقوق وواجبات الأعضاء وأسلوب صنع القرار، لكن الشبكة فى هذه الحالة هى منتدى أو محفل لتبادل الآراء والأفكار والخبرات وهدفها الاتصال والتواصل تمهيدًا لعمل مشترك.

الثانى: شبكات رسمية يحكمها القانون متمثلًا فى نظام أساسى ولوائح تحدد وتعرف العضوية بطريقة واضحة وتطرح أهدافًا معينة، ولها منهج فى انتخاب القيادات وعملية صنع القرار [1].

الشبكات الاجتماعية فى مصر ومراحل تطورها:

إن مصر عرفت الجمعيات الأهلية منذ عام ١٨٢١م حيث أنشئت أول جمعية أهلية فى مصر باسم " الجمعية اليونانية بالإسكندرية لتضم أكبر الجاليات الأجنبية التى عاشت فى مصر فى تلك الفترة، وفى عام ١٨٥٦م أنشأت الجمعية اليونانية

---

(١) أمانى قنديل: تطوير مؤسسات المجتمع المدنى، مرجع سابق، ص٩٢.

بالقاهرة بعد زيادة عدد الشباب والأسر اليونانية بالقاهرة والحاجة إلى مزيد من الرعاية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لتلك الأسر"[١].

وفى عام ١٨٩٥م ظهرت الجمعيات الأهلية الثقافية وذلك بإنشاء جمعية معهد مصر للبحث فى تاريخ الحضارة المصرية وجمعية المعارف فى عام ١٨٦٨م والجمعية الجغرافية ١٨٧٥م لتقدم الإطار الثقافى للمجتمع المصرى هذا بالإضافة إلى تأسيس الجمعيات الدينية الإسلامية والقبطية التى اهتمت بين روح التعاون وبين المصريين ونبذ التعصب[٢].

ومع نشأة المنظمات الأهلية فى مصر منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى الآن، مرت بعدة مراحل حتى وأنها بلغت فى عام ٢٠٠٢م حوالى (١٥) ألف جمعية ومن أهم هذه المراحل ما يلى:

المرحلة الأولى:

وتعتبر مرحلة البدء من ١٨٢١ ـ ١٩١٩:

تم إنشاء الجامعة المصرية عام ١٩٠٨م وتم تأسيس جمعية المرآة الجديدة عام ١٩٠٩م وهى أول جمعية نسائية تهتم بالنساء[٣] وتم إنشاء الجمعية الخيرية اليونانية بالإسكندرية عام ١٨٢١م ثم فى القاهرة وجمعية المعارف ١٨٦٨م والجمعية الجغرافية ١٨٧٥م والخيرية الإسلامية ١٨٧٨ م والمساعى الخيرية القبطية ١٨٨١م[٤].

---

(١) أمانى قنديل: تطوير مؤسسات المجتمع المدنى، مرجع السابق، ص٩٢.

(٢) إقبال الأمير السمالوطى: "دراسة عن المشاركة الشعبية والجمعيات الأهلية بين التنظير والتطبيق"، **المؤتمر السنوى الثالث للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة**، ١٨ـ١٩ إبريل ٢٠٠١، ص٢،١.

(٣) أمانى قنديل: **العمل الأهلى والتغير الاجتماعى، منظمات المرأة والدفاع والرأى والتنمية فى مصر**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣٢.

(٤) موسى شتيوى وآخرون: **التطوع والمتطوعين فى العالم العربى دراسة حالة الشبكة العربية للمنظمات الأهلية**، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٤٦.

وفى تلك الفترة ظهرت هذه المنظمات مرتبطة بالوازع الدينى وقدرتها على الوفاء باحتياجات السكان حيث إنها تقوم بدور التكافل والتضامن الاجتماعي[١].

المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة مع ثورة ١٩١٩م وتأثرت بنتائجها، وأفرزت عدة عوامل أدت إلى تطور الحياة الاجتماعية السياسية فى البلاد، مما كان له أثره البالغ فى نشر فكرة الجمعيات بين المواطنين[٢].

المرحلة الثالثة:

من أهم العوامل المؤثرة فى هذه المرحلة إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٠، ثم مدرسة الخدمة الاجتماعية بالإسكندرية والقاهرة عامى ١٩٣٦، ١٩٣٧ وكان ذلك تعبيرًا واضحًا عن نضج الوعى الاجتماعى فى مصر والاتجاه نحو الإصلاح[٣].

المرحلة الرابعة: مرحلة التنظيم والتنسيق ١٩٥٢ ـ ١٩٦٤:

اهتمت هذه المرحلة بقوانين الإصلاح الزراعى وإعادة تشكيل القوى الاجتماعية والاقتصادية وصدور قانون رقم ٣٨٤ لسنه ١٩٥٦م والذى صدر ليواجه نواحى القصور فى القانون رقم (٤٩) لسنه ١٩٤٥م والذى ينظم الجوانب المالية والإدارية المتعلقة بالجمعيات الأهلية[٤].

---

(١) أمانى قنديل: **تنمية الموارد البشرية والقدرات التنظيمية للمنظمات الأهلية العربية، دراسة لواقع ومستقبل تدريب الجمعيات فى العالم العربى**، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٩٧، ص٤٣.

(٢) **تقيم الجمعيات الأهلية بالدقهلية: دراسة تقيميه تحليلية لواقع الجمعيات الأهلية المشهرة حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٩٥**، مطبعة التأهيل الشامل، المنصورة، ١٩٩٧، ص٨٣، ٨٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٤.

(٤) الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة: **تاريخ العمل الاجتماعى فى مصر تأهيل برامج الدعاية الاجتماعية**، المجلد الأول القاهرة، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، ١٩٨٣، ص٢٧.

وهكذا ظلت الجمعيات الأهلية تتطور وتواكب احتياجات المجتمع والعصر الذى تمر فيه والهدف الأساسى هو تقديم دور تنموى ورعاية اجتماعية إلى أن وصل حاليا العدد حوالى (١٦٣٠٠) ألف جمعية أهلية فى مصر تهتم بالأطفال وبصفة خاصة الأطفال العاملين وأطفال الشوارع[١].

وقد ارتبط الدور التنموى للجمعيات الأهلية غير الحكومية فى مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر تقريبًا، ارتباطًا عكسيًا بدور الحكومة فى عملية التنمية، فحينما كانت الحكومة تحجم عن الاضطلاع بدورها أو تقلص هذا الدور بسبب عدم القدرة أو عدم الرغبة كانت الجمعيات الأهلية تبرز كبديل وتنشط للاضطلاع بهذا الدور[٢].

لقد شاعت تسمية القطاع الأهلى فى الوطن العربى، ويمكن تحديد، وفق تعريف إجرائى مركب يعتمد على عدة المعايير من أهمها[٣]:

- أن يكون للمنظمة شكل رسمى مقنن بمعنى وجود مؤسس للمنظمة يميزها عن مجرد التجمع المؤقت لأفراد.

- أن تكون المنظمة خاصة، أى منفصلة مؤسسيا عن الحكومة.

- أن تكون المنظمة غير ربحية، أى لا يستفيد من الأرباح أصحاب المنظمة أو مجلس إدارتها وإنما تذهب للهدف الأساسى.

- أن تحكم المنظمة وتدار ذاتيا بمعنى أن تكون مستعدة وقادرة على التحكم والسيطرة على نشاطها ولا يجب أن تحكم بأى قوى من خارجها.

---

(١) المجلس القومى للطفولة والأمومة: مشروع رعاية وحماية الأطفال العاملين بمدينة الحرفيين، القاهرة، ٢٠٠١، ص٨.

(٢) إقبال الأمير السمالوطى: " رؤية وصفية لدور أمثل للجمعيات الأهلية فى تنمية المرأة بالمناطق العشوائية"، مؤتمر الاستراتيجية المستقبلة للمرأة فى العشوائيات فى الفترة من ٧-٨/ ٦/ ١٩٩٩، وزارة الشئون الاجتماعية الإدارة العامة لشئون المرأة، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٠.

(٣) عبد الغفار شكر: الدور التنموى والتربوى للجمعيات الأهلية والتعاونية فى مصر، مرجع سابق، ص١٠.

- يجب ألا تكون المنظمة حزبية، ولا يعنى ذلك ألا يكون من بين أنشطتها التعليم والتوعية السياسية، فالتمييز هنا يكون بين الأنشطة السياسية بشكل عام وبين النشاط الحزبى المحدد، حيث إن الأحزاب لا تعتبر فى أدبيات القطاع غير الحكومى فى الغرب، من المنظمات غير الحكومية، على أساس أنها يمكن أن تصل إلى الحكم فى أى وقت فى إطار مبدأ تداول السلطة.

- يجب أن تشكل المنظمة درجة معقولة من المشاركة التطوعية أما فى الأنشطة التى تقوم بها المنظمة أو فى داخلها أو فى إدارة شئونها.

وفى إطار التطور القانونى والتاريخى للعمل الأهلى صدر أول قانون مدنى بشأن الجمعيات الأهلية فى مصر عام ١٨٧٥م وفى عام ١٩٢٣م وعام ١٩٧١م كفل الدستور المصرى حق المواطنين، تكوين الجمعيات الأهلية وفى عام ١٩٣٨م صدر قانون يحظر وجود الجمعيات الأهلية التى لها أهداف سياسية وفى عام ١٩٣٩م أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية وكان لها حق الإشراف والتفتيش على الجمعيات الأهلية وصدر قانون ٤٩ لسنه ١٩٤٥م، وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢م حدث نوع من الدمج الوظيفى للعمل الاجتماعى والجمعيات الأهلية فى إطار الدولة وصدر قانون ٣٢ لسنه ١٩٦٤م بأن الجهة الإدارية لها السلطة المطلقة فى رفض أو إشهار الجمعية وشهدت فترة الثمانينات نشاطا للجمعيات التى تمثل التيار الإسلامى والتيار اليسارى ووفقا لتقديرات عام ١٩٩١م وصل عدد الجمعيات الأهلية ما يقرب من (١٣٢٣٩) ألف جمعية وصدر قانون ١٥٣ لسنه ١٩٩٩م لتنظيم العمل الأهلى ليحل محل قانون ٣٢ لسنه ١٦٦٤ ولكن هذا القانون فى يونيو ٢٠٠٠م اعترضت عليه المحكمة الدستورية العليا فى يونيو ٢٠٠٠م لعدم استكمال الشكل الدستورى له وتم إعادة النظر فيه[1].

---

(١) رابطة المرأة العربية: تقرير جهود الجمعيات الأهلية المصرية لتنفيذ مقررات بكين ١٩٩٥-٢٠٠٠، رابطة المرأة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٩.

شبكات المنظمات الاجتماعية فى ظل لقانون ٨٤ لسنه ٢٠٠٢ :-

بمراجعة القانون رقم ٨٤ لسنه ٢٠٠٢ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية واللائحة التنفيذية الذى أعطى مساحة واسعة للشبكات لم تذكر من قبل، كان من أهم مواده ما يلي[١]:

فى الباب التاسع الخاص بالاتحادات النوعية والإقليمية:

نجد المادة (١٤٤) للجمعيات والمؤسسات الأهلية أن تنشئ فيما بينهما اتحادات نوعية تكون لها الشخصية الاعتبارية.

مادة (١٤٥) يتكونّ الاتحاد النوعى من الجمعيات والمؤسسات الأهلية التى تباشر أو تحول نشاطًا مشتركًا فى مجال معين، ويعد النشاط مشتركًا إذا كان قائمًا على تحقيق غرضٍ أو أغراض محددة هى بذاتها التى تضمنتها النظم الأساسية للجمعيات الراغبة فى تكوين الاتحاد أو صرح لها بإضافتهما بعد تأسيسها وإذا رغبت مؤسسات أهلية فى تكوين اتحاد نوعى قائم، فيجب أن تتفق أغراضها مع بعضها ومع أغراض الجمعيات المشاركة لها وذلك كله بمراعاة حكم المادة ١١٨ من هذه اللائحة.

مادة (١٤٩) لا يحول اشتراك الجمعية أو المؤسسة الأهلية فى اتحاد نوعى على مستوى المحافظة أو على مستوى الجمهورية، وحقها فى الاشتراك فى تكوين اتحاد إقليمى فى ذات المحافظة أو الانضمام إليه.

مادة (١٥٢) يضع المؤسسون نظامًا أساسيًا للاتحاد النوعى أو الإقليمى تتبع فى شأنه الأحكام الخاصة بالنظام الأساسى للجمعيات وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة الاتحاد.

مادة (١٥٦) وهى تنص على أن الاتحاد النوعى أو الإقليمى يختص بما يأتى:-

---

(١) وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، القانون رقم ٨٤ لسنه ٢٠٠٢، قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ولائحته التنفيذية، القاهرة، مايو ٢٠٠٢، ص٦٤، ٦٦.

- إعداد قاعدة للبيانات وتوفير المعلومات الكافية عن الجمعيات والمؤسسات الأهلية التى تعمل فى مجال نشاطه بما فى ذلك الدراسات والبحوث التى تعنيها وكذا المؤتمرات المحلية الدولية التى تتصل بنشاطها.

العمل على نشر دليل بقوائم الجمعيات المقيدة فى المجال النوعى والإقليمى لتعريف المواطنين بها وحثهم على الإسهام والمشاركة فى أنشطتها.

إجراء البحوث الاجتماعية اللازمة فى مجال نشاط الاتحاد أو نطاقه الجغرافى والاشتراك فى البحوث الاجتماعية العامة التى يتولاها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

تنسيق الجهود بين الجمعيات والمؤسسات الأهلية الأعضاء فى الاتحاد ضمانا لتكاملها.

تقييم الخدمات التى تؤديها الجمعيات والمؤسسات الأهلية على ضوء احتياجات المجتمع وإمكانيات تلك الجمعيات والمؤسسات الأهلية ومواردها المتاحة.

تنظيم برامج الإعداد والتدريب الفنى والإدارى لموظفى الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأعضائها.

دراسة مشاكل تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والعمل على حلها.

أهم التحديات والعقبات التى تواجه " المنظمات الأهلية "

يمكن أن نوجز أهم التحديات والعقبات التى تواجه القطاع الأهلى فى المنطقة العربية على النحو التالي[1]:

- عدم توافر نظام دقيق للمعلومات، فإن غياب الإحصاءات والمعلومات والبيانات عن واقع مشكلات المجتمع من جهة والمنظمات الأهلية من جهة أخرى،

---

(١) نبيل على: الثقافة العربية وعصر المعلومات، مرجع سابق، ص٥٠: ٦٠.

يصعب العمل فى ظل قصور نظام المعلومات ويجعل من الصعب محاولة تقييم أداء القطاع.

- وجود مشكلات وتحديات ترتبط بالعلاقة بين القطاع والحكومة، ومن أبرزها أن الرقابة والمتابعة من جانب الحكومة تأخذ شكلا بيروقراطيًا يعوق العمل ويؤثر أحيانا على استقلالية المنظمات الأهلية مما يثير توترا فى مناخ العمل.

- وجود مشكلات وتحديات ترتبط بالمنظمات الأهلية ومنها مشكلة تعبئة المتطوعين وتدبير الموارد البشرية والمادية، وكذلك مشكلة الإدارة الذاتية الديمقراطية للمنظمات الأهلية، فلا يوجد فى تلك المنظمات توفير الفرص لقيادات شابة جديدة مما يؤثر سلبًا على عملية التواصل، ويخلق الشعور بالإحباط لدى الشباب.

- وجود مشكلة عدم التوازن بين الريف والحضر، فتوزيع المنظمات الأهلية يشهد عدم توازن جغرافى بين الحضر والريف لصالح الحضر.

ومنذ أوائل التسعينات ويشهد العالم ارتفاعًا فى عدد السكان الفقراء ومصر جزء من العالم تشهد ارتفاع فى نسبة الفقراء بالرغم من برامج الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى إلا أن الإلغاء التدريجى لدعم الدولة لبعض السلع الأساسية أدى إلى تهميش بعض الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل، وقد أثبتت الجمعيات الأهلية مدى فاعليتها فى تقديم الخدمات للفقراء بعد ما أصبحت ضرورة من ضرورات التنمية الاجتماعية، حيث يعتبر تدخل المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية تدخلا إيجابيا ونشيطا كوسيلة من وسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ليس فى مصر فحسب بل على مستوى العالم العربى والعالمى، وذلك لأن التنمية الاجتماعية تضم برامج لمحو الأمية، والصحة الوقائية والعلاجية هذا بالإضافة إلى التنشئة الاجتماعية، ورعاية الأطفال وذوى الاحتياجات الخاصة، والنساء وكبار السن، والشباب المتعطل، ويمكن للجمعيات الأهلية أن توفر الوسائل المناسبة لتعبئة المواد

المالية والبشرية والمادية بصورة مرنة بعكس الجهات الحكومية، فعن طريق التبرعات وزكاة المال وتقديم بعض الموارد من رجال الأعمال والقادة المحلين تستطيع الجمعيات توصيل الخدمات إلى القواعد الشعبية بطريقة مرنة وأكثر فاعلية[1].

ونتيجة للثورة المعلوماتية وما صاحبها من تطوير للحاسبات وعلوم الاتصالات عبر السموات المفتوحة وغيرها من علوم الفضاء، ظهرت صحوة على المستوى العالمى للاهتمام بقضايا التنمية البشرية بدءًا بقضايا السكان والطفولة والأمومة والشباب والفقر والفساد والانحراف بكل أنواعه وغيرها من قضايا الناس والحياة والاهتمام بقضايا البيئة وغيرها من القضايا التى تشغل بال المجتمع الدولى.

وعلى ضوء هذه المتغيرات والتطورات أصبح العالم أمام صياغة جديدة لمنظومة ومنهج جديد يتم تشكيله تتعاون فيه على المستوى الوطنى كل من الحكومة ومؤسسات القطاع العام والخاص والتعاون الأهلى والمدنى بصفة عامة، ولكل منهم دوره فدور القطاع الأهلى يتمثل فى العمل التطوعى الذى يرتبط بخدمة المجتمع ولا يهدف إلى الربح من منطلق المسئولية الاجتماعية لكل المشاركين فى إدارة المجتمع[2].

إن تأسيس الشبكات العالمية والإقليمية هو أحد الانعكاسات المهمة للعولمة على المجتمع المدنى، هذه الشبكات قد مهد لها بروز قضايا إنسانية ذات سمة عالمية تستدعى سياسات للتدخل والمساندة ومهد لها التطور فى وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة كما مهد لها بروز نخبة كونية تهتم بنفس القضايا، فالشبكات

---

(١) عزة عبد العزيز، محاسن مصطفى: "الجمعيات الأهلية فى مصر ودورها فى مواجهة مشكلة الفقر والبطالة، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية"، أعمال المؤتمر الثانى للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، ٢٣ـ٢٤ إبريل، القاهرة ٢٠٠٠، ص٤٩٩: ٥٠٧.

(٢) عبد العزيز حجازى: "الجمعيات الأهلية وتحديات العولمة، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية"، أعمال المؤتمر السنوى الثانى للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، المرجع السابق، ص٣٥: ٣٩.

يمكن أن يطلق عليها " المنظمات غير الحكومية متعددة الجنسيات أو عبر القومية حيث تضم أعضاء من كل دول العالم ويمثلها مجلس أمناء من أقاليم العالم المتنوعة ويقدر عددها (١٥) ألف منظمة متعددة الجنسيات ".

وإذا كانت العولمة تشهد تكتلات اقتصادية عالمية كبرى، فإن الشبكات تقوم فى المقابل بتكتيل قواها ومواردها المالية والإنسانية فى ظاهرة مقابلة لهذه الاحتكارات والتكتلات الاقتصادية وتسعى الشبكات العالمية حاليًا لتشكيل قوة ضغط موازية للحكومات والقطاع الخاص فى الأمم المتحدة تخدم قضايا حقوق الإنسان وقضايا المرأة والفقر وعمل الأطفال ومواجهة الآثار السلبية للمستهلكين وظاهرة أطفال الشوارع[1].

ولأن العولمة ليست مفهوم مجرد، ولكنها عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية، يوجد ثلاث عمليات تكشف عن جوهر العولمة وهى:-

انتشار المعلومات وشيوعها بين الناس.

تذويب الحدود بين الدول.

زيادة عمليات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

فإن لكل من هذه العمليات الثلاث دلالة بالنسبة للمجتمع المدنى عامة، والمنظمات الأهلية خاصة، فانتشار المعلومات والمعرفة عبر وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة تهتم بتعميق " الوعى بالذات والرؤية للدور " وخلق مجتمع مدنى عالمى، ونخبة كونية عالمية لها لغة حوار واحدة تعتمد على قيم ومبادئ الثقافة المدنية التى تعتمد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان كأساس لها، وتذويب

---

(١) أمانى قنديل: انعكاسات العولمة على المنظمات الأهلية دمج أم إقصاء، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، أعمال المؤتمر الثانى للاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، مرجع سابق، ص٧٤: ٧٦.

الحدود بين الدول، قد بدأ واضحا فى العقدين الأخيرين فى شكل شبكات Net works لها سمة عالمية " تهتم بقضايا البيئة ـ المرأة ـ حقوق الإنسان " وأن زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات قد خلق تماثل بين اهتمامات المجتمعات وتشابه فى الأطر المؤسسية التى تعبر عنها المنظمات غير الحكومية، فهى إطار مؤسسى معتمد فى العالم كله دون تفرقة بين الشمال والجنوب وجوهر هذه المنظمات واحد فهى غير ربحية تسعى للنفع العام ولا توزع الأرباح على مجالس إدارتها ومستقلة ذاتيا وتمثل قطاع ثالث بين الحكومة والقطاع الخاص[1].

ويعتبر الاتحاد الأوربى نموذجًا واضحا للتكامل الإقليمى الذى بدأ من مستويات دنيا وتدرج بإطراد ونجاح نحو الاندماج الكامل، بينما الحال مع منظمة الوحدة الأفريقية، الاتحاد المغاربى، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، منظمة التنمية ومقاومة التصحر (إيجاد)، يؤكد إخفاق هذه التجارب فى تحقيق أهدافها ويولى أهمية كبرى لقيام المجتمع المدنى والمنظمات الشعبية بدور أساس لتعويض هذا الفشل وتدارك أسباب الإخفاق وهى بذلك تؤكد أهمية تنمية دور شبكات المجتمع المدنى والمنظمات الشعبية فى عمليات التكامل خاصة وأنه قد ثبت:

- فشل الجهود والعمليات التكاملية الإقليمية والقارية فى أفريقيا فى التطور وفى تحقيق أهدافها نتيجة أنها قامت من خلال منهج قومى يعبر عن آراء وتطلعات نخب حاكمة محدودة ولم تأت من قِبل الشعوب ممثلة فى تنظيماتها الشعبية والمدنية.

إن تحقيق الديمقراطية على المستوى الداخلى فى كل قطر إنما هو شرط أساسى لنجاح مبادرات التكامل والتعاون الإقليمى بما يحقق مصالح الشعوب.

---

(١) أمانى قنديل: انعكاسات العولمة على المنظمات الأهلية دمج أم إقصاء، الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، المرجع السابق، ص٦٥: ٦٩.

إن وجود مجتمع مدنى حقيقى يتمتع بالاستقلال عن كل من الدولة والعائلة يجب إن يقوم على فكرة المدينة والتسامح ويؤدى إلى تعميق التكامل على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية[١].

وهكذا يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى أن تغطى دائرة واسعة من الأنشطة التى تدور حول مصالح أفرادها والقوى الاجتماعية المكونة لها، وتسهم فى تقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، فهى تضم فى صفوفها تنظيمات تطوعية تجتذب إلى ساحة الفعل والتأثير قوى اجتماعية واسعة، وخاصة النقابات المهنية، النقابات العمالية والحركات الاجتماعية، والجمعيات الأهلية، والجمعيات التعاونية، الغرف التجارية والغرف الصناعية، وجماعات رجال الأعمال، المنظمات الدفاعية عن حقوق الإنسان والمرأة والبيئة والمنظمات التنموية، ولهذا أثر كبير فى تمكين قوى شعبية واسعة من أن تكون طرفًا فاعلًا فى عملية التكامل، يبعث فيها الحيوية وبشكل قوة دفع كافية لتطورها، ويحول دون تحكم النخب الحاكمة فى مسارها ومسيرتها، ويوسع أفاق تطورها[٢].

ثانيا: شبكات المنظمات الاجتماعية الخاصة بأطفال الشوارع فى مصر:

هناك جمعيات أهلية من بين أنشطتها الاهتمام برعاية وحماية أطفال الشوارع من أمثلتها الجمعيات التالية[٣]:

جمعية قرية الأمل مدينة نصر، كيرتاس فرع شبرا، جمعية أم كلثوم، مؤسسة

---

(١) عبد الغفار شكر: نحو تفعيل شبكات المجتمع المدنى، المجتمع المدنى ودوره فى التكامل الأفريقى، تحرير حمدى عبد الرحمن. عزة خليل، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٩٩: ١٠٠.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٠.

(٣) عبد الرحمن صوفى. مدحت محمد أبو النصر: "مشكلة أطفال الشوارع فى مصر رصد الواقع وتقديم رؤية مستقبلية"، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (١٤)، إبريل ٢٠٠٣، الجزء الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مجلة نصف سنوية، ص٢٠٨.

طفولتى بحلوان، جمعية إنقاذ الطفولة عين شمس، جمعية تنمية المجتمع عزبة الورد بالمعادى، جمعية مصر للتنمية.

الجيزة: جمعية مصر لحماية المرأة والطفل، الجمعية المصرية الشاملة بالمنيل.

محافظات الدلتا: جمعية تنمية المجتمع بالمنوفية، جمعية كيرتاس بالإسكندرية، وجمعية الحرية للتنمية الاجتماعية بالإسكندرية، والجمعية المصرية العامة لحماية الأطفال بالإسكندرية.

وفى الصعيد: يوجد جمعية كيرتاس المنيا، وجمعية التنمية لرعاية وصاية الأطفال بالمنيا، وجمعية كيرتاس بأسيوط، وجمعية الطفولة والتنمية بأسيوط، وجمعية رجال الأعمال بأسيوط، والجمعية النسائية لتحسين الصحة بسوهاج، وجمعية كيرتاس بسوهاج، وجمعية تنمية المجتمع ورعاية الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بسوهاج، وجمعية تنمية المجتمع بقنا، والجمعية المصرية لحماية الطفولة بقنا، وجمعية كيرتاس بالأقصر.

ولقد حدث زيادة عدد الجمعيات المهتمة بأطفال الشوارع، ففى عام ١٩٩٠م كانت هناك جمعية واحدة، ثم بلغت (٢٤) جمعية أوائل عام ٢٠٠٣م، وتعتبر القاهرة من أكثر المحافظات بها جمعيات حيث بها (٧) جمعيات ويوجد بالإسكندرية (٣) جمعيات، وفى محافظة أسيوط يوجد (٣) جمعيات، وبلغ عدد الجمعيات التى بالصعيد (١١) جمعية، وربما قد يرجع ذلك إلى أن مشكلة أطفال الشوارع منتشرة بصورة أكبر فى محافظات الصعيد عن الدلتا، حيث إنها تعانى الفقر والبطالة والأمية[١].

إن هذه الجمعيات تقوم بجهود وتنفيذ برامج للتصدى للمشكلة وأن برامج هذه الجمعيات، برامج توعية للمجتمع، وتساهم فى الدفاع عن حقوق أطفال الشوارع

---

(١) عبد الرحمن صوفى. مدحت محمد أبو النصر: مشكلة أطفال الشوارع فى مصر رصد الواقع وتقديم رؤية مستقبلية، مرجع السابق، ص٢٠٨.

ولكنه نادرًا ما يهتم صانعى القرار بمساهمة هذه الجمعيات، فالبرامج التى تركز عليها هذه الجمعيات برامج الدخل العلاجى ثم الوقائى والتنموى، تعمل على مستوى طفل الشارع مع اهتمام أقل مع الأسرة، تركز على برامج الرعاية مع اهتمام أقل بالبرامج الصحية والحرفية[1].

[١] أهم المعوقات التى تواجه جمعيات أطفال الشوارع فى مصر:

ومن المعوقات التى تواجه الجمعيات الأهلية التى تهتم بأطفال الشوارع ما يلي[2]:

- عجز الموارد المادية والمالية.
- قصور فى الرؤية والتخطيط الاستراتيجى طويل المدى.
- عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية والدقيقة والحديثة عن مشكلة أطفال الشوارع.
- قصور فى التعاون والتنسيق بين هذه الجمعيات والمؤسسات الحكومية العاملة فى نفس المجال
- تحديات ومشكلات مصدرها المجتمع من أهمها: تراجع المتطوعين تحت ضغط الحياة اليومية وتعقدها وذلك يرتبط بضعف المشاركة الاجتماعية والسياسية.

وهذه التحديات توقف عملية مواجهتها على كل من المنظمات الأهلية والدولة معا، وكذلك تتوقف إمكانية استقطاب شرائح عديدة فى المجتمع للعمل فى مجالات

---

(١) رشاد أحمد عبد اللطيف، وآخرون: "**دور المؤسسات الحكومية والجمعيات الأصلية فى التصدى لمشكلة أطفال الشوارع، رصد الواقع واقتراح تطويره**"، جمعية تربية الأمل، إدارة البحوث والتدريب، القاهرة، ٢٠٠١، ص٥١.

(٢) عبد الرحمن صوفى. مدحت محمد أبو النصر: مشكلة أطفال الشوارع فى مصر رصد الواقع وتقديم رؤية مستقبلية، مرجع السابق: ص٢٠٩.

القطاع الأهلى.

من ثم فالعلاقة بين القطاع الثالث (الجمعيات الأهلية) والقطاعين الآخرين (العام والحكومى) متأرجحة تعتمد بالأساس على درجة الوعى بحدود دوره وأهدافه، فقد تباركه الدولة إذا أدركت أنه يستثير إيجابية البشر لتطوير واقعهم بما يشبع احتياجاتهم، قد تنظر إليه بريبه حينما تتصور أنه يقوم ببعض وظائفها ويدفع البشر عن أن يولوا وجوهم عنها، ومن ثم تسعى الدولة العاجزة أو بالأصح غير الواعية لتقييد حركته، وتحديد مساحة اتساع الحركة أما القطاع الثانى أو القطاع الخاص قد يبارك القطاع الثالث لأنه يحارب الفقر سواء من خلال أساليب الرعاية أو التنمية حتى يحول الفقراء إلى مستهلكين قادرين على إشباع حاجاتهم [1].

ويمكن تصنيف المعوقات التى تحول دون فاعلية الجمعيات غير الحكومية إلى المعوقات التالية[2].

(أ) معوقات راجعه إلى مكونات الجمعيات غير حكومية من حيث: [مجلس الإدارة والمؤسسين - مقر الجمعية وحجمه ومدى توافر الجوانب الصحية به - أسلوب الاتصال الفعال - القيم الخاصة بمجلس الإدارة والمؤسسين - أسلوب وضع البرامج والخطط وطريقة التنفيذ والمتابعة والتقويم].

(ب) معوقات راجعه إلى الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها هذه الجمعيات الغير حكومية:

- عدم وضوح الأهداف بالنسبة لأفراد المجتمع.
- عدم وضوح الأهداف بالنسبة إلى أعضاء مجلس الإدارة.
- وضع أهداف تعجز الجمعية عن تحقيقها.

---

(١) على ليلة: دور المنظمات الأهلية فى مكافحة الفقر، مرجع سابق، ص٣٤.

(٢) رشاد أحمد عبد اللطيف، وآخرون، دور المؤسسات الحكومية والجمعيات الأصلية فى التصدى لمشكلة أطفال الشوارع، رصد الواقع واقتراح تطويره، مرجع السابق، ٥١.

- التركيز على أهداف معينة وإهمال الأهداف الأخرى.

(جـ) معوقات ترجع إلى عملية التنسيق بين الجمعيات غير الحكومية وبعضها وبين المؤسسات الحكومية[1]:

- عدم فهم مكونات عملية التنسيق.

- تعارض الأهـداف.

- عدم وجود جهاز ينسق بين الجمعيات وبعضها وبين الأجهزة الحكومية.

- وجود نوع من النزاع بين الجمعيات وبعضها.

معوقات ترجع إلى اللوائح والقوانين التى تعمل فى إطارها الجمعيات غير الحكومية:

- الحد من قدرة الجمعيات فى عمليات جمع المال.

- منح الجهة الإدارية حق حل الجمعية دون اللجوء للسلطة القضائية وحق دمج الجمعيات واستبعاد بعض المرشحين لعضوية مجلس الإدارة.

- الرقابة الصارمة على الجمعيات تحت شعار البعد عن الأمور الدينية والسياسية.

- وجود أكثر من جهة رقابية على الجمعيات " الاتحاد الإقليمى والاتحاد النوعى والاتحاد العام ".

(هـ) معوقات ترجع إلى المجتمع المحيط بالجمعيات غير الحكومية:

- التحايل على الجمعية للحصول على الخدمات.

- انخفاض المستوى الثقافى لأفراد المجتمع.

- غياب المشاركة وبخاصة العنصر النسائى.

---

(١) رشاد أحمد عبد اللطيف وآخرون: المرجع السابق، ص٥٢.

- وجود تنازع بين أفراد المجتمع والمسئولين بالجمعية.

[٢] الجمعيات المكونة لشبكة أطفال الشوارع فى مصر:-

تعددت الجمعيات المكونة لأطفال الشوارع فى مصر فكانت كالتالي[١]:

▪ جمعية قرية الأمل بالقاهرة:

هى جمعية أهلية مشهرة - بوزارة الشئون الاجتماعية برقم (٣٥٥٤) بتاريخ ١٣/ ٤/ ١٩٨٨ ويمكن اعتبارها الجمعية الأم المظلة فى الشبكة المعنية بأطفال الشوارع.

ومن أهدافها: رعاية الأطفال ذوى الظروف الصعبة من الأيتام والضالين والمحرومين من الرعاية الأسرية وأطفال الشوارع وحمايتهم.

ويمكن حصر رسالة الجمعية فى الخدمات التالية:

- تقديم الحماية والرعاية والمأوى للأطفال بنين وبنات حتى سن (٢١)عام والذى يمكنهم فيه الاعتماد على أنفسهم.

- إعادة تأهيل وتدريب الأطفال اجتماعيا ونفسيا وسلوكيا ومهنيا.

- إقامة مشاريع إنتاجية تدريبية لتأمين استمرار الجمعية واستقرارها.

- إجراء البحوث العلمية عن ظاهرة أطفال الشوارع وتقديم المساعدة الفنية والتدريب للجمعيات العاملة فى نفس المجال داخل وخارج جمهورية مصر العربية.

- تقديم قروض صغيرة لأسر أطفال الشوارع والمعرضين للخطر وإعادة انتمائهم للمجتمع

---

(١) جمعية قرية الأمل: دعم مقترح مشروع القدرات والإمكانات المؤسسة لشبكة العمل فى مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع، جمعية قرية الأمل، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١٢-١٥.

- تقديم منح فرعية للجمعيات الأهلية المهتمة بمجال أطفال الشوارع.

- الاهتمام بعملية التشبيك وتبادل الخبرات مع الجمعيات والمنظمات الأخرى داخل وخارج مصر.

- الدعوة والتوعية المجتمعية بحقوق أطفال الشوارع عبر أجهزة الإعلام المتنوعة.

جمعية مصر للتنمية بالقليوبية

من أهم أهدافها ما يلى:

العمل على حماية ورعاية أطفال الشوارع منذ عام ١٩٩٨م، فكان لها المشاركة فى مؤتمر منظمة العمل الدولية حول أطفال الشوارع بورقة عمل حول الظاهرة فى شبرا الخيمة، ومازالت بمثابة عضو شبكة أطفال الشوارع المؤسسة بتمويل المعونة الكندية وتعمل كجمعية مظلة ـ مركز حماية الطفل.

جمعية الحرية بالإسكندرية

وتعتبر أول جمعية أهلية بالإسكندرية وتخدم فئات أطفال الشارع من خلال مراكز الاستقبال وقد أنشئت عام ١٩١٩، ويوجد بالجمعية ورش تدريبية لتدريب أطفال الشارع وإكسابهم مهنة متنوعة مثل: الطباعة، التجارة، صناعة الكليم والسجاد، وتعمل الجمعية على تلبية حاجة المجتمع السكندرى من تدريب طلبة وطالبات أقسام الاجتماع والخدمة الاجتماعية كتدريب عملى لهم بالجمعية.

الجمعية المصرية لحماية الأطفال بقنا

بدأت هذه الجمعية فى خدمة أطفال الشارع من خلال مركز استقبال بقنا، حيث كانت تقدم خدمات متنوعة لهم مثل: الاحتياجات الأساسية والتعليمية والمهنية والاقتصادية، كما تقوم الجمعية بالاستعانة بطلاب الخدمة الاجتماعية فى عمل توعية

مجتمعية بالظاهرة وعمل أبحاث عائلية للأطفال المحرومين بالشوارع، وقد سبق للجمعية أن عقدت العديد من اللقاءات والندوات لمناقشة ظاهرة أطفال الشوارع مع الأساتذة والمختصين فى الظاهرة.

جمعية الشباب للتنمية ببنى سويف

أنشئت هذه الجمعية عام ١٩٩٨م بهدف تعبئة وتنظيم وإعداد الشباب للقيام بدور فعال فى توجيه أنظار المجتمع للعمل على تحسين وضع الفئات المهمشة وخاصة (أطفال الشارع). ولذلك شاركت الجمعية فى مشروع شبكة مبادرة المدينة لظاهرة أطفال الشارع.

[٣] معايير اختيار أعضاء الشبكة

من أهم المعايير لاختيار الجمعيات أعضاء الشبكة ما يلي[١]:

(أ) التباين المكانى: ويتضمن:

جمعية الحرية بالإسكندرية لتغطية الجزء الشمالى من الجمهورية.

جمعية مصر للتنمية والتى تغطى جنوب الدلتا ثم جمعية قرية الأمل والتى تغطى محافظة القاهرة.

جمعية الشباب للتنمية ببنى سويف لتغطية شباب الصعيد.

الجمعية المصرية لحماية الأطفال بقنا لتغطية جنوب الصعيد.

الدور الفعال للجمعيات فى التعامل والتصدى لظاهرة أطفال الشوارع.

جمعية الحرية لها نشاط واسع فى محافظة الإسكندرية فى التصدى للظاهرة.

جمعية مصر للتنمية تتصدى للظاهرة فى منطقة شبرا الخيمة من خلال مراكز استقبال خاصة بها.

---

(١) جمعية قرية الأمل، دعم مقترح مشروع القدرات والإمكانات المؤسسة لشبكة العمل فى مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع، المرجع السابق، ص ١٥.

جمعية قرية الأمل تتصدى للظاهرة من خلال (١٠) مركز منتشرة بالقاهرة لرعاية هذه الفئة من الأطفال.

جمعية الشباب للتنمية ببنى سويف وتقوم بدور فعال فى التوعية المجتمعية بالظاهرة من خلال المؤتمرات والندوات التى تناقش الظاهرة.

الجمعية المصرية لحماية الأطفال بقنا تتصدى للظاهرة من خلال مراكز الاستقبال بها.

(ب) الاستقرار المالى والإدارى

حيث يوجد بكل جمعية من الجمعيات أعضاء الشبكة نظام إدارى وهيكل تنظيمى واضح. وأن يكون لدى الجمعيات المشاركة الرغبة والاستعداد فى التعاون والعمل المشترك.

[٤] علاقة أعضاء الشبكة بكل من الجهات المعنية والفئات المتأثرة والجمعيات الأخرى أعضاء الشبكة[١]

جمعية قرية الأمل

فيما يتعلق بعلاقة الجمعية بالجهات المعنية

يوجد بروتوكول تعاون بين الجمعية والإدارة العامة لمباحث ورعاية الأحداث ووزارة الداخلية ويتم التنسيق من خلال ضابط اتصال مراكز استقبال الجمعية.

توجد علاقة بين الجمعية، وإدارة رعاية الأحداث بقسم الأزبكية من خلال عرض الحالات المرشحة للإيداع بالجمعية، للكشف عن مدى تورطهم فى أية جرائم.

التعاون الإيجابى من وزارة الداخلية بشأن استخراج التصاريح الخاصة بالجمعية بافتتاح مراكز استقبال جديدة.

---

(١) جمعية قرية الأمل، المرجع السابق، ص ص ١٥- ١٨.

نظرًا لخبرة الجمعية فى مجال أطفال الشوارع يتم الاستعانة بها من قبل إدارة مدينة نصر للشئون الاجتماعية فى الزيارات المحلية والعالمية كنموذج يحتذى به فى العمل الاجتماعى.

دعوة الجمعية من وزارة الشئون الاجتماعية لحضور المؤتمرات التى تناقش قضايا الطفولة للمساهمة فى إيجاد حلول وتوصيات للمشكلات المطروحة.

يوجد علاقة مباشرة مع إدارة الأحداث بشبرا الخيمة. من خلال استخراج تصاريح ممارسة العمل بالإضافة إلى الكشف الدورى على الحالات المترددة على مراكز الاستقبال لمعرفة مدى تورطهم فى جرائم أو لصدور أحكام ضدهم.

أما عن علاقة قرية الأمل بالفئات المتأثرة فإنها تسعى لخدمة قطاع كبير من أطفال الشوارع من خلال ١٠ مراكز (استقبال وإقامة) داخل مدينة القاهرة. كما تشارك الجمعية فى عمل أبحاث خاصة بأطفال الشوارع بالتعاون مع مؤسسات متخصصة مثل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

أما عن علاقة الشبكة بالجمعيات الأخرى أعضاء " الشبكة " فإنها تقوم بما يلى:التدريب: حيث قامت الجمعية بتدريب الجمعيات الأخرى على كيفية التعامل مع ظاهرة أطفال الشوارع مثل: جمعية الحرية بالإسكندرية، الجمعية المصرية لسلامة المجتمع، وجمعية مصر للتنمية بشبرا الخيمة، كما تقوم بمهمة تحويل الحالات: وتشمل حالات البنين والبنات التى يتم تحويلها إلى الجمعيات الأخرى. للاستفادة من خدماتها مثل: جمعية دار ضيافة بولاق، وجمعية الحرية بعين شمس، وجمعية اختار أسرة، وجمعية أم كلثوم لرعاية البنين، وجمعية حماية المرأة، وجمعيات أخرى. كذلك تقوم بتقديم تبادل الخبرات والمعلومات: ويتم ذلك من خلال التعاون، والاتصال الدائم مع معظم الجمعيات والمؤسسات الأهلية، فى القاهرة والمحافظات الأخرى.

جمعية الحرية بالإسكندرية

فيما يتعلق بعلاقة الجمعية بالجهات المعنية فإنها:

- لها علاقة مباشرة مع إدارة الأحداث بشبرا الخيمة. من خلال استخراج تصاريح ممارسة العمل بالإضافة إلى الكشف الدورى على الحالات المترددة على مراكز الاستقبال لمعرفة مدى تورطهم فى جرائم أو لصدور أحكام ضدهم.

- توفر الجمعية أماكن لبعض الحالات التى يتم القبض عليها من خلال مباحث الأحداث.

- نظرا لمكانة الجمعية وخبرتها الطويلة فى مجال العمل الاجتماعى أحدث نوع من التعاون بينها وبين وزارة الشئون حيث يتم استعانة وزارة الشئون بالورش الموجودة بالجمعية (نجارة وطباعة).

أما عن علاقة الجمعية بالفئات المتأثرة فمن أهم هذه العلاقات أنها تخدم أطفال الشوارع فى مدينة الإسكندرية ولها مراكز استقبال ونظام للإقامة بجانب ورش للتدريب للأبناء المقيمين فيها.

أما عن علاقة الجمعية بالجمعيات الأخرى أعضاء الشبكة فإنها تقوم بتدريب أبناء الجمعيات الأخرى من خلال الورش الموجودة بها مثل ورشة النجارة والطباعة، وكذلك تسعى إلى تبادل الخبرات والمعلومات مع الجمعيات الأخرى فى الإسكندرية أو فى المحافظات الأخرى مثل جمعية كاريتاس مصر والجمعية المصرية لحماية الأطفال (دار الحنان)، إضافة إلى استقبالها لحالات من الجمعيات الأخرى.

الجمعية المصرية لحماية الأطفال بقنا

فيما يتعلق بعلاقة الجمعية بالجهات المعنية فإن لها علاقة مباشرة مع إدارة الأحداث بقنا من خلال استخراج تصاريح ممارسة العمل. بالإضافة إلى الكشف الدورى على الحالات المترددة على مراكز الاستقبال لمعرفة مدى تورطهم فى جرائم

أو لصدور أحكام ضدهم، وكذلك يوجد علاقة رسمية مع إدارة الشئون الاجتماعية لمحافظة قنا.

أما عن علاقة الجمعية بالفئات المتأثرة فإن الجمعية تقدم خدمات لأطفال الشوارع، والعمل الهامشى فى محافظة قنا، من خلال مراكز الاستقبال وكذلك التدريب.

وأما عن علاقة الجمعية بالجمعيات الأخرى أعضاء الشبكة، فيوجد هناك علاقات تعاون واتصالات مع الجمعيات الأخرى فى محافظات الصعيد وفى المحافظات الأخرى مثل جمعية البيئة والأسرة بقنا ومركز حقوق الطفل.

جمعية مصر للتنمية والتى تغطى جنوب الدلتا

فيما يتعلق بعلاقة الجمعية بالجهات المعنية فإن للجمعية علاقة مباشرة مع إدارة الأحداث بشبرا الخيمة. من خلال استخراج تصاريح ممارسة العمل بالإضافة إلى الكشف الدورى على الحالات المترددة على مراكز الاستقبال لمعرفة مدى تورطهم فى جرائم أو لصدور أحكام ضدهم، كما يوجد علاقة رسمية مع إدارة الشئون الاجتماعية لمحافظة القليوبية.

أما عن علاقة الجمعية بالفئات المتأثرة، فإنها تقدم خدمات لأطفال الشوارع والعمل الهامشى فى محافظة القليوبية من خلال مراكز الاستقبال.

وأما عن علاقة الجمعية بالجمعيات الأخرى أعضاء الشبكة، فيوجد هناك علاقات تعاون واتصالات بين الجمعية والجمعيات الأخرى سواء داخل المحافظة أو خارجها

جمعية الشباب للتنمية ببنى سويف

فيما يتعلق بعلاقة الجمعية بالجهات المعنية، فيوجد هناك علاقة رسمية مع إدارة الشئون الاجتماعية لمحافظة بنى سويف.

وأما عن علاقة الجمعية بالفئات المتأثرة، فإنها ليس لها علاقة مباشرة بأطفال الشوارع وإنما يقتصر نشاطها على التوعية المجتمعية بالظاهرة. وخلال نشاط الشبكة سيتم توسيع نطاق التعامل مع الفئات المتأثرة من أطفال الشوارع من خلال التدريب وتنفيذ العمل ببرنامج معلمى الشارع.

وأما عن علاقة الجمعية بالجمعيات الأخرى أعضاء الشبكة، فتوجد هناك علاقات تعاون واتصالات مع الجمعيات الأخرى سواء داخل المحافظة أو خارجها مثل الشبكة العربية للمنظمات الأهلية والهيئة القبطية الإنجيلية ببنى سويف والاتحاد الإقليمى للجمعيات ببنى سويف والمكتب العربى للشباب والبيئة.

[٥] برنامج التشبيك:

يتضمن برنامج التشبيك عدة عناصر ومهام من أهمها ما يلى[١]:

تم إنشاء شبكة عمل الجمعيات الأهلية عام ٢٠٠١، بهدف تأكيد العمل، وتقوية التفاعل، واستحداث الخدمات، وتفعيل العمل المؤسس، واكتساب المساندة الاجتماعية للظاهرة، وتأكيد الحقوق الصحية والقانونية لأطفال الشوارع وتأييد التوعية المجتمعية بهم، وتضمنت شبكة العمل مجموعة من الجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجال أطفال الشوارع أو المهتمة بالقضية فى جميع أنحاء الجمهورية وبرعاية المجلس القومى للطفولة والأمومة.

- وضع لائحة الشبكة[*]:

تتضمن لائحة الشبكة عدة مهام أهمها: [تحديد نوع العضوية - تحديد طرق اتخاذ القرار - تحديد نوع شبكة مستمرة أم دائمة (المدة) - تحديد النطاق الجغرافى - تحديد الهدف من الشبكة].

---

(١) جمعية قرية الأمل: دعم القرارات والإمكانات المؤسسة لشبكة العمل فى مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع، مرجع سابق، ص٧.

(*) جمعية قرية الأمل: المرجع سابق، ص ص ٧ - ١٥.

ويتم وضع لائحة الشبكة من خلال اجتماعات تضم أعضاء الشبكة ومن المقترح أن تكون الشبكة مستمرة، ويتم تكوينها لأداء هدف محدد، وعند تحقيق هذا الهدف تتبنى الشبكة أهداف جديدة ومن المقترح أن يكون النطاق الجغرافى غير محدود على المستوى القومى، ويمكن ضم جمعيات أخرى إلى الشبكة فى حالات الانسحاب أو توسيع نطاق العمل.

- تحديد الهيكل التنظيمى:

يتم تكوين الهيكل التنظيمى من أعضاء الشبكة وتحديد دور كل عضو داخل الشبكة ومن المقترح أن يكون الهيكل التنظيمى كالتالى:-

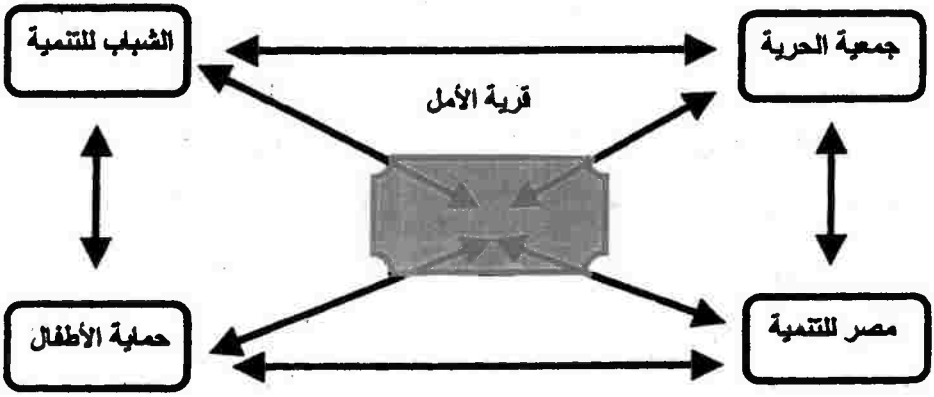

شكل (١) يوضح الهيكل التنظيمى لشبكة أطفال الشوارع

المصدر: جمعية قرية الأمل: دعم القرارات والإمكانات المؤسسة لشبكة العمل فى مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع، جمعية قرية الأمل، القاهرة، ٢٠٠١.

يوضح الشكل السابق طرق الاتصال بين أعضاء الشبكة والذى يتيح لجميع الأعضاء الاتصال ببعضهم البعض، وذلك من خلال قنوات لتبادل الخبرات والمعلومات والقيام بالمهام والمبادرات وكذا دور الجمعية الوسيطة. ولذلك رأت الجمعية الأم أن تكون الأدوار العامة لأعضاء الشبكة كالتالى:-

أن تقوم جمعية الأمل بدور الوسيط داخل الشبكة بالإضافة إلى كونها عضو من الأعضاء العاملة بالشبكة ويتمثل دورها فى المتابعة ـ تجميع وتحليل بيانات ـ تقييم ـ وضع الخطط بالاشتراك مع أعضاء الشبكة ـ تقديم التقرير النهائى.

وأن تقوم الجمعيات أعضاء الشبكة بتنفيذ وتنسيق عمل الشبكة داخل النطاق الجغرافى لكل جمعية: (تكوين الشبكة وتدعيمها ـ تنفيذ المبادرات والأنشطة).

- تحديد الجهاز الوظيفى داخل الشبكة:

ويتم تحديد جهاز وظيفى داخل الجمعيات أعضاء الشبكة وتحديد مسئولية كل فرد، ومن المقترح أن يكون الجهاز الوظيفى كالتالى:

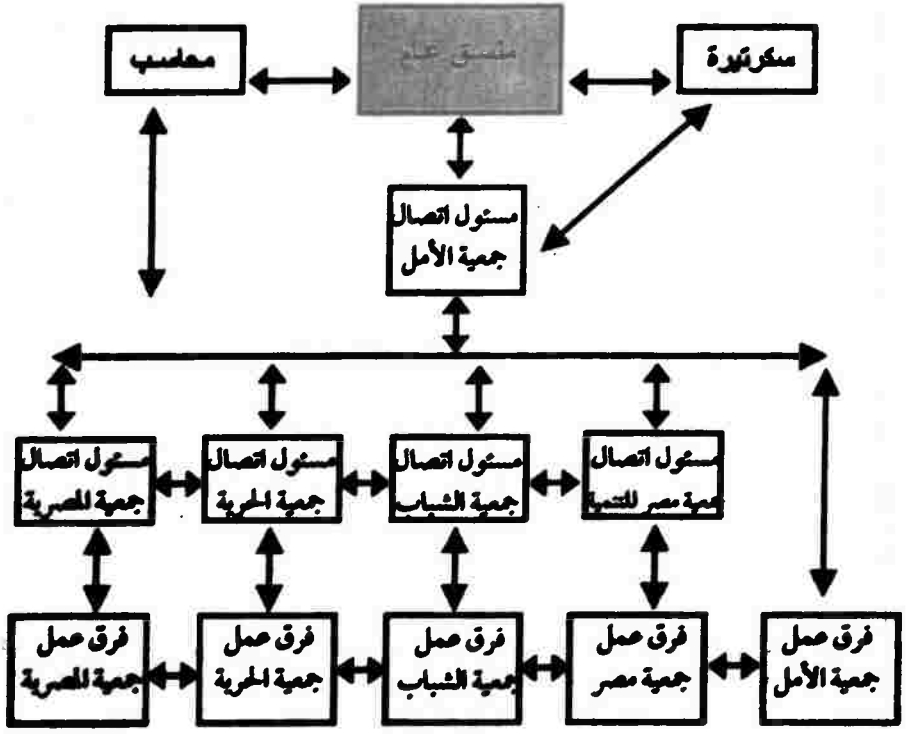

شكل (٢) الجهاز الوظيفى لأعضاء الشبكة

المصدر: جمعية قرية الأمل: دعم القرارات والإمكانات المؤسسة لشبكة العمل فى مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع، جمعية قرية الأمل، القاهرة، ٢٠٠١.

ويوضح الشكل السابق الجهاز الوظيفى المقترح لأعضاء الشبكة وهو ما يلى:-

- وجود منسق عام للشبكة يتولى مسئولية الإشراف العام، وتنسيق عملية إعداد الخطط للشبكة، متابعة تنفيذ خطة العمل وتقييم العمل بالاضافة الى كتابة التقارير الربع سنوية، والنهائية.

- يليه مسئول الاتصال الرئيسى من الجمعية الوسيطة. ويتولى أعمال الربط مع مسئولى الاتصال بالجمعيات الأخرى أعضاء الشبكة للبدء فى اجراءات التنفيذ للمبادرات والأنشطة وأعمال الاتصال بالهيئات المعنية والفئة المستهدفة والشركاء.

- يليه مسئولى الاتصال بالجمعيات أعضاء الشبكة وهم يقومون بدور الربط بين الجمعية الوسيطة وفرق العمل بجمعياتهم.

- يليهم فرق العمل وهم المنفذون للمبادرات والأنشطة ويقومون بتقديم التغذية المرتدة لتلك المبادرات والأنشطة لمسئولى الاتصال ومن ثم إلى المنسق العام.

- وضع آلية اتصال الشبكة:

ومن المقترح الاتصال بين أعضاء الشبكة من خلال اجتماعات شهرية بحضور المنسق العام ومسئولى الاتصال وأعضاء فريق العمل، وذلك لمراجعة الأعمال السابقة، وتقييمها، والتأكيد على توزيع الأعمال فى المرحلة التالية وكذا تقديم التقارير اللازمة.

بالإضافة إلى اجتماعات ربع سنوية تضم المجموعة السابق ذكرها، مع ممثلى أعضاء مجالس إدارات الجمعيات أعضاء الشبكة. لتقديم التقارير ومتابعة الأعمال السابقة، ومدى تماشيها مع الهدف العام للشبكة.

ويفضل أن يتم إنشاء شبكة اتصال إلكترونية بين الجمعيات المشاركة فى الشبكة.

- استراتيجية عمل الشبكة:

استراتيجية النشاط هى تكوين شبكة من خمس جمعيات ذات خبرة فى مجال أطفال الشوارع، وذات تباين مكانى، تكون قرية الأمل هى الجمعية الوسيطة بها وبناء قدرات هذه الشبكة من الجمعيات لتقوم بمجموعة من المبادرات المتكاملة (مراسلات ـ استطلاع رأى ـ بحث ـ مؤتمرات) فى الدعوة لتكوين اللجنة السابق ذكرها.

خطة بناء قدرات الشبكة:

تم إجراء التحليل المؤسسى لجمعية قرية الأمل تم على أسسها وضع خطة بناء القدرات التالية:وتم كذلك إجراء تقييم مبدئى من قبل جمعية الأمل للجمعيات الأخرى أعضاء الشبكة، تم أخذه فى الاعتبار عند وضع تلك الخطة لمشاركة تلك الجمعيات فى التدريبات، والجدول التالى يوضح الخطة الموضوعة من أجل بناء القدرات.

جدول رقم (١)

خطة بنـاء قدرات وامكانيات شبكة العمل

م	الاحتيـاج	طريق الرد على الاحتياج	المنظمة المستفيدة
١	ضعف دور التمثيل بالجمعية العمومية	تكوين لجنة من مجلس الإدارة تقوم بمهام زيادة أعضاء الجمعية العمومية وتفعيل دورهم	جمعية قرية الأمل
٢	عدم تنوع مصادر التمويل	تدريب على زيادة الموارد والاستمرارية المالية	أعضاء الشبكة
٣	ضعف نظام التطوع	تدريب لطرق التعامل مع المتطوعين	أعضاء الشبكة
٤	نقص وجود آليات تسمح بنظام المسائلة والمحاسبة داخل أجهزة الجمعية	تدريب على تطبيق مبادئ المساءلة والشفافية داخل الجمعية	أعضاء الشبكة

٥	ضعف مفهوم الدعوة والتأثير على صانعى القرار لدى أعضاء الشبكة	تدريب تمهيدى على مفهوم الدعوة للتأثير على صانعى القرار	أعضاء الشبكة
٦	ضعف مفهوم التشبيك وإدارته لدى أعضاء الشبكة	تدريب على الأسس العامة للتشبيك النشط وإدارة المنظمات	أعضاء الشبكة
٧	لا تتمتع الجمعية بدرجة عالية من الحساسية تجاه قضايا النوع	تدريب يخص النوع الاجتماعى والحساسية حسب النوع	جمعية قرية الأمل
٨	عدم التعامل بنظام مالى للمنح الفرعية	وضع نظام مالى من خلال مكتب متخصص للرقابة المالية والتعامل مع نظام المنح الفرعية	جمعية قرية الأمل
٩	ضعف الرقابة المالية		
١٠	ضعف التخطيط المالي	تدريب فى التخطيط المالى	أعضاء الشبكة
١١	عدم وضوح الخطة الاستراتيجية لدى العاملين بكافة المستويات	عمل لجنة تسمى لجنة التمرير والحوار من العاملين لنشر وشرح الخطة الاستراتيجية بين العاملين	جمعية قرية الأمل
١٢	عدم وجود دليل للأدوار والمسئوليات لأعضاء مجلس الإدارة	سوف يتم عمل دليل للأدوار والمسئوليات لأعضاء مجلس الإدارة	جمعية قرية الأمل
١٣	قصور بعض الجوانب الإدارية فى الجمعيات المشاركة فى الشبكة	تدريب على إدارة المنظمات غير الحكومية	أعضاء الشبكة عدا قرية الأمل

المصدر: جمعية قرية الأمل: القاهرة، ٢٠٠٨.

فى ضوء ما سبق وردًا على الصفحات السابقة فى هذا الفصل حيث تناول الشبكات بالتعريف بوجه عام، شبكات أطفال الشوارع بوجه خاص، فإنه من الضرورى أنه يتجه البحث الراهن صوب الميدان للوقوف على مدى قيام الجمعيات الاجتماعية المعنية بالدور التربوى لهؤلاء الأطفال، عن طريق القائمين بالعمل فى تلك المؤسسات، للتعرف على ما إذا كانوا على درجة من الحب والإخلاص للعمل الذى يقومون به، وما هو الدور الذى يقومون به فى تلك المؤسسات من أجل بناء

وحسن تنشئة هؤلاء الأطفال ليصبحوا أسوياء وليكونوا صالحين فى المجتمع والعمل على إعادة إدماجهم فيه، بعد أن عانوا كثيرًا من ظروف مجتمعية وأسرية واقتصادية واضطرتهم للخروج من أسرهم – إن وجدت - والعيش فى تلك الجمعيات، وكذلك معرفة ما يحتاجه الأطفال وما تقدمه لهم تلك الجمعيات من وجهة نظرهم، من أجل البحث فى مدى الإيفاء بالدور التربوى لتلك الجمعيات والشبكات، فإن كان موجودًا فلابد من تفعيله وإذا كان غائبًا فلابد من تواجده حتى تستطيع تلك الجمعيات أن تحقق الهدف المرجو منها وهو حسن تنشئة هؤلاء الأطفال وحمايتهم ورعايتهم بديلًا عن أسرهم، ثم إعادة إدماجهم فى مجتمعهم مرة أخرى.